الأمم المتحدة

A/RES/71/327

Distr.: General
21 September 2017

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٢٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

[*دون الإحالة إلى لجنة رئيسية* (*A/71/L.90*)]

٣٢٧/٧١ – دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٤/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٥٦/٦٦ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٢٨٩/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووثيقته الختامية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“[(١)]، وإلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والوثائق الختامية لتلك المؤتمرات وعمليات متابعتها، ولا سيما المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ووثيقته الختامية المعنونة خطة عمل أديس أبابا[(٢)]، وإلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ووثيقته الختامية[(٣)]، وإذ ترحب في هذا الصدد بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثاني المعني بمتابعة تمويل التنمية وما انبثق عنه من استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي[(٤)]،

وإذ تشير كذلك إلى اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٥)]،

---

(١) القرار ١/٧٠.

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٤) انظر E/FFDF/2017/3.

(٥) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تعيد تأكيد احترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تعترف بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف شفاف وفعال يشمل الجميع من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافا منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزامها بتدعيم فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

وإذ تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في الميثاق،

وإذ تعترف بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى متعدد الأطراف عالميا شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية المترابطة وتحقيق النمو المطرد والمنصف الشامل للجميع وتعزيز الآليات التي تحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في عالم يزداد ترابطا أمر مهم للغاية لنجاح الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وبأنه على الرغم من الجهود التي بذلت على مر السنين ما زال من الضروري مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد عن طريق مشاورات موسعة وإسهامات مشتركة من أجل المصالح المشتركة،

وإذ تعرب عن اهتمامها بمعالجة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل تجنب تكرارها ومواصلة النهوض بالاستقرار الاقتصادي العالمي وبالإصلاحات المؤسسية الداعمة اللازمة لضمان تحقيق نمو اقتصادي عالمي مطرد وشامل للجميع ومنصف لما فيه مصلحة جميع البلدان،

وإذ تكرر تأكيد الدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الحوار بين البلدان على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات المتعلقة بمسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية ومسائل التجارة والتنمية، وأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك عمليات التكامل، التي تهدف إلى تحقيق التنمية وتعزيز التعاون بين أعضائها،

وإذ تلاحظ الأهمية البالغة للجهود التي تبذلها حاليا المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية وأهمية المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، وإذ تسلم بالفوائد التي تحققت من زيادة التحاور مع تلك المجموعات بهدف النهوض بالشفافية والاتساق في المسائل المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز التفاهم والتعاون بشأنها،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - ***تكرر تأكيد*** ضرورة اتباع نهج متعددة الأطراف شفافة وفعالة تشمل الجميع لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات، بروح من التعاون المفيد لجميع الأطراف، ولتهيئة مجتمع قوامه المستقبل المشترك للبشرية، استنادا إلى مقوماتنا الإنسانية المشتركة؛

٣ - ***تسلم*** بأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير منتدى حكومي دولي، بوسائل منها عقد المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، للحوار وتحقيق توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن التحديات العالمية بمشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

٤ - ***تعيد تأكيد*** المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، والدور الذي تؤديه الجمعية في المسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - ***تعيد أيضا تأكيد*** أهمية تعددية الأطراف للنظام التجاري العالمي والالتزام بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنفتح وغير تمييزي ومنصف قائم على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية يسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات، وتشدد على ضرورة أن تسهم الترتيبات التجارية على الصعيدين الثنائي والإقليمي في تحقيق أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون مكملة لها، وتتطلع إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بوينس آيرس في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإلى ما سينبثق عنه من نتائج؛

---

(٦) A/71/378.

٦ - ***تسلم*** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكفالة اتساقها وبأهمية كفالة أن تكون تلك الأنظمة منفتحة شاملة للجميع تتسم بالنزاهة لكي تكمل الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل ضمان نمو اقتصادي مطرد ومنصف يشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة؛

٧ - ***تعيد تأكيد*** أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وتعزيز تلك المشاركة، وتلاحظ في هذا الصدد الخطوات المهمة التي اتخذت بشأن إصلاح هياكل الإدارة ونظام الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يجسد على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويتيح فرصا أكبر للبلدان النامية لإسماع صوتها في تلك المؤسسات ويعزز مشاركتها فيها وما لها من حقوق التصويت فيها، وتسلم بأهمية مواصلة عمليات الإصلاح هذه بشكل طموح وبسرعة بهدف جعل المؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

٨ - ***تسلم*** بأن مواصلة التحاور بين الأمم المتحدة، وخصوصا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتديات والمنظمات والمجموعات الدولية والإقليمية التي تعالج المسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، حسب الاقتضاء، أمر مهم ومفيد، وتؤكد في هذا السياق أهمية التحاور بشكل مرن منتظم بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين؛

٩ - ***ترحب*** بالممارسة المتمثلة في الاتصالات غير الرسمية بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين، عن طريق عقد جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تنظم بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، وتدعو في هذا الصدد رئيس الجمعية إلى المواظبة على هذه الممارسة عن طريق توجيه الدعوة إلى الممثلين المعنيين لإجراء جلسة تحاور مع أعضاء الجمعية من أجل كفالة استمرارية الاتصالات بينهم، تعزيزا للشفافية والاتساق في مسائل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وللتفاهم والتعاون بشأنها؛

١٠ - ***تسلم*** بأهمية التحاور بين الأمين العام والدول الأعضاء في الجمعية العامة فيما يتعلق بمشاركة الأمين العام في مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى المواظبة على تنظيم اجتماعات غير رسمية لهذا الغرض؛

١١ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين، في إطار البند المعنون ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة''، البند الفرعي المعنون ''الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية''، على أن ينظر فيه بعد ذلك كل سنتين؛

١٢ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يضم خيارات عملية للتحاور بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية بشكل أوثق، ويعد بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٩٧
١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧